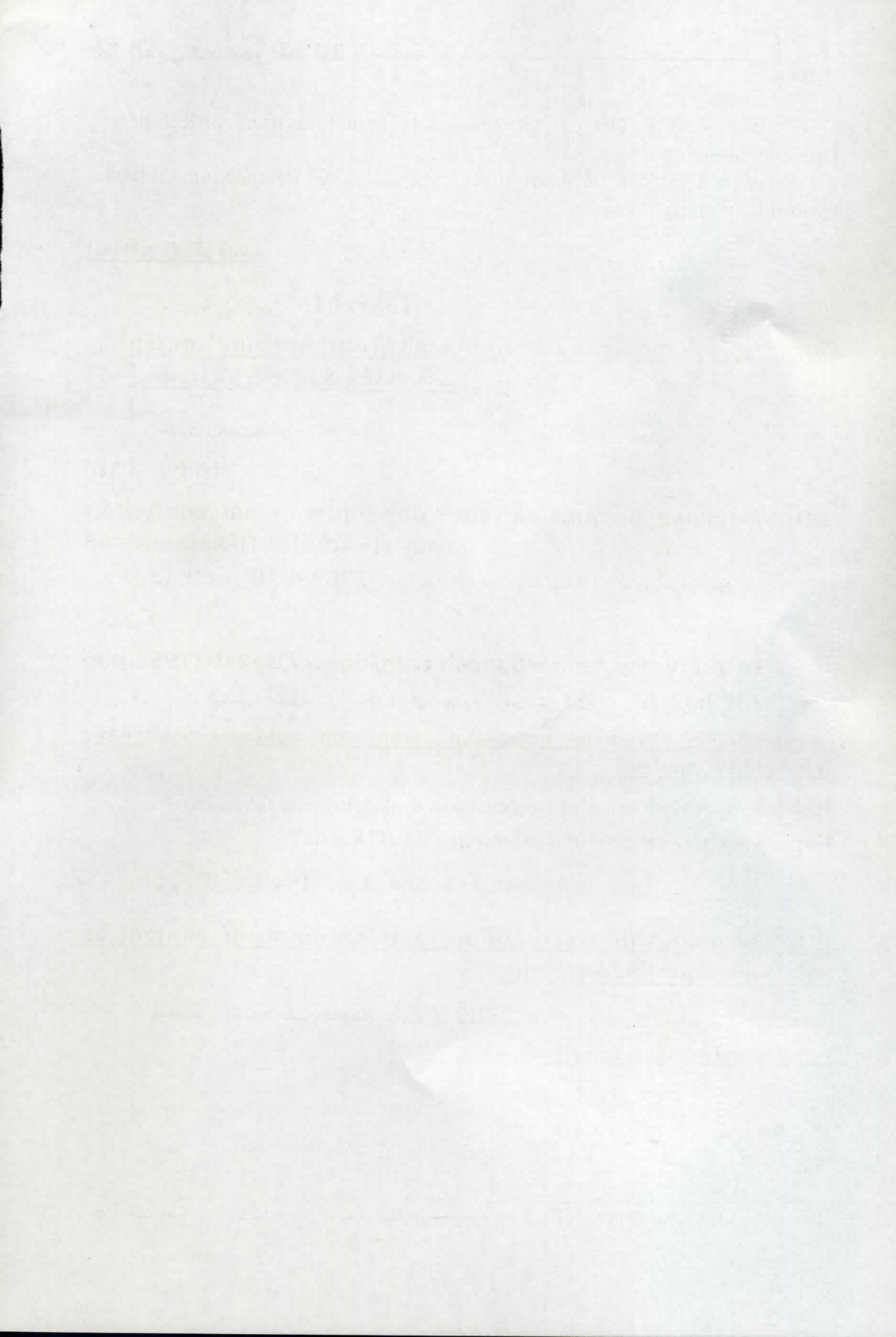


من رمي بمعتقد سيء ولم يثبت فيه ذلك

- دراسة في رجال البخاري ومسلم -





من رمي بمعتقد سيء ولم يثبت فيه ذلك

- دراسة في رجال البخاري ومسلم -

أ. صالح الكشبور

أستاذ مؤقت



الملخص:

هذا البحث عبارة عن تطبيق قواعد الجرح والتعديل لرواة البخاري ومسلم ممن رمي بسوء المعتقد، وأسفرت الدراسة عن تبرئة مجموعة من الرواة والأئمة، وذلك بالاعتماد على اعتبارات منها:

- عدم صحة الإسناد إلى الناقد الذي طعن في معتقد ذلك الراوي، كما في ترجمة صفوان.

- شبهة قامت عند الناقد فيمن طعن فيه كأن يكون جلس عنده بعض المبتدعة - كابن أبي ذئب -، أو يكون وافق بعض أقوال فرقة من فرق الضلال لاجتهاد منه ويكون هو أهلاً للاجتهاد - كعكرمة -، وخاصة إذا كان الراوي إماماً فيخشى النقاد من افتتان الناس به.

- تأخر زمن الناقد عن الراوي الذي طعن فيه - كالأزدي في طعنه بهز بن أسد -، ولم يستند ما ذكره إلى ما يركن إلى قوله ويعتمد عليه فيه، لاسيما إذا كان المطعون من المعروفين بالاستقامة على السنة عند عصره من علماء الحديث.

- محض تحامل من البعض والخطأ والهفوة لا يسلم منها أحد مهما عظم في

العلم.

The study seeks to exonerate a chain of Imams and narrators, who have been wounded by hard core critics, through the implementation of the science of impugment and validation (AL-JARH WA-TA'DEEL) depending on theses consideration:

*Invalidity of the critics that stabbed the beliefs of the narrators; according to the Safouane's translation

*Wrong suspicion against a diligent narrator or an Imam with good reputation "like Okrouma", by a critic who accused them sitting with Moubtadee'a such as Ibn dee'b, or agreeing some fabricated sayings attributed to a delusion band

*A temporal gap existed between the proceeding narrator with the critic, especially if the narrator is known by his uprightness among scholars of Hadith who lived in the same era. For example, AL-azardy who stabbed Behz Ben Assed without having evident proves

*Though man climbs over the hierarchy of success and prospers in science, there is always a missing gap for error and flow.



مقدمة:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فهو المهتدي، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، أما بعد:

فالجرح والتعديل علم جليل القدر عظيم الأهمية، أسست قواعده نصوص الوحيين وما جرى عليه صنيع الصحابة وأئمة التابعين ومن بعدهم من أتباعهم، فهو علم يكفل لأمة الإسلام الحفاظ وصيانة الدين من كل دخيل عنه، ويهيئ إنزال الناس منازلهم بعدل تام وإنصاف كامل، وقد اشتهر نقاد الحديث بالكلام في الرجال وتمييز الضعفاء من الأثبات الثقات، والتفريق بين من وسم بميسم سوء في معتقده فترك الرواية عنه ومن هو منزّه عن وصف البدعة فيؤخذ عنه مع شروط أخرى مذكورة في محلها من كتب المصطلح.

ونظرا لأهمية هذا العلم وخطورته - في نفس الوقت - لتعلقه بأعراض الناس وأديانهم والحكم على معتقداهم وغير ذلك جعل علماء الحديث من أهم الشروط التي ينبغي أن تتوفر في الناقد - زيادة على العلم -: التقوى والإنصاف، ذلك أن من اتقى الله تورع عن التعجل بالطعن في معتقد الرجال والتحذير منهم إلا بعد التثبت، والمتحلي بالإنصاف ينزل كل امرأ مرتبته، فينزل المتلبس ببدعة مخففة كالإرجاء مرتبته، والمتلبس ببدعة مغلظة كالتهجم مرتبته، وبالتفريق بين الداعية وغير الداعية وهكذا.

وهذه الشروط وغيرها كانت متوفرة في أئمة النقد المتقدمين بشكل بارز واضح لكل ذي عينين ممن درس سيرة أولئك الأفاضل وحكم بإنصاف كأمثال شعبة والقطان والسفيانين والحمادين وأحمد والبخاري وغيرهم كثير والله الحمد، وهي تقل

كلما تأخر الزمان وبعد عن زمن نور النبوة حتى أضحي الإنصاف والتقوى من أعز الأشياء في زماننا هذا إلا عند بقايا من أهل العلم والله الحمد.

ومع بلوغ أئمة النقد القدح المعلن في استكمال شروط النقد وعلى رأسها التقوى والإنصاف إلا أن العصمة لله والتقصير من خصائص البشر، فكم ممن رمي بالبدعة وهو منها بريء، واتهم بالضلالة وهو عنها نزيه، وفي هذا يقول الحافظ ابن حجر رحمه الله: ((واعلم أنه قد وقع من جماعة الطعن في جماعة بسبب اختلافهم في العقائد فينبغي التنبيه لذلك وعدم الاعتداد به إلا بحق))⁽¹⁾.

وقال الذهبي: ((قال شيخنا ابن وهب: العقائد أوجب تكفير البعض للبعض، أو التبديع، وأوجب العصية، ونشأ من ذلك الطعن بالتكفير والتبديع))⁽²⁾. وهذا كله وغيره يدل على صدق ما قاله الإمام ابن جرير الطبري: ((لو كان كل من ادعى عليه مذهب من المذاهب الرديئة ثبت عليه ما ادعى به وسقطت عدالته وبطلت شهادته بذلك، للزم ترك أكثر محدثي الأمصار لأنه ما منهم إلا وقد نسبهم قوم إلى ما يرغب به عنه))⁽³⁾.

ولذلك أردت في هذا البحث دراسة رواة خرج عنهم البخاري ومسلم في صحيحهما قد رموا بالبدعة وهم -إن شاء الله- مبرؤون منها، وقد اكتفيت في تعريف الراوي بما في التقريب ثم أوردت الأقوال فيه مع مناقشتها، وأشير إلى مواضع تخريج الشيخين له في الصحيحين، ثم أذكر خلاصة ما توصلت إليه في كل ترجمة.

هذا وقد جعلت الدراسة في تمهيد ومبحثين، ضمنت الأول: الرواة الذين اشترك الشيخان في الإخراج لهما، وجعلت الثاني في مطلبين باعتبار انفراد كل منهما برواة دون الآخر، ثم ختمته بخاتمة فيها أهم النتائج التي توصلت إليها.



المبحث الأول: من اشترك فيهما الشيخان:

1- صفوان بن سليم:

صفوان بن سليم⁽⁴⁾ المدني أبو عبد الله الزهري مولا هم ثقة مفت عابد رمي بالقدر من الرابعة مات سنة اثنتين وثلاثين وله اثنتان وسبعون سنة⁽⁵⁾

روى ابن عساكر رحمه الله بإسناده إلى المفضل بن غسان أنه قال: ((وكان صفوان بن سليم يقول بالقدر))⁽⁶⁾، وذكر الذهبي رحمه الله قول المفضل هذا في كتابه "سير أعلام النبلاء"⁽⁷⁾.

ولم أجد من رمى صفوانا بالقدر إلا المفضل بن غسان فيما رواه عنه ابن عساكر، وعندني في ثبوته عنه نظر من وجهين:

1- من الناحية الإسنادية: ذلك أن ابن عساكر رحمه الله رواه عن أبي القاسم إسماعيل بن محمد وأبي الفضل محمد بن ناصر في كتابيهما قالوا أنا المبارك بن عبد الجبار وأنا إبراهيم بن عمر البرمكي قال أنا محمد بن عبد الله بن خلف أنا عمر بن محمد الجوهري قال أنا أبو بكر البابسي أنا الأحوص بن المفضل بن غسان عن أبيه.

وفي هذا الإسناد عمر بن محمد الجوهري: وهو عمر بن عيسى بن محمد الجوهري السدائي، ترجم له الخطيب البغدادي فقال رحمه الله: ((في بعض حديثه نكرة))⁽⁸⁾، وذكره الذهبي كذلك في "تاريخ الإسلام".

فلعل هذه الرواية من جملة روايات عمر الجوهري المنكرة، ويؤكد ذلك الأمر

الثاني وهو:



2- ما رواه العقيلي بإسناده عن عبد العزيز بن محمد الدراوردي قال:

((كان صفوان بن سليم لا تمر جنازة إلا ذهب فصلى عليها فمرت به جنازة فاتكأ على يدي فلما بلغ الباب سأل من هي؟ قالوا: عبد الله بن أبي ليبد، فرجع ولم يصل عليه))، قال عبد العزيز -في ابن أبي ليبد-: ((كان والله مجتهدا في العبادة ولكنه كان يتهم بالقدر))⁽⁹⁾.

ورواه كذلك ابن عدي في ترجمة عبد الله بن أبي ليبد، ثم قال: ((وأما صفوان بن سليم حيث لم يصل عليه إنما لم يصل عليه لأجل ما كان يرمى بالقدر))⁽¹⁰⁾.

فامتناع صفوان عن الصلاة على ابن أبي ليبد لمكان القدر دليل على تيري صفوان منه، والتشديد على من عرف به، بل كان رحمه الله معروفا بالتسابق في الخيرات والشدة في العبادة، فتفويته لصلاة الجنازة على ما فيها من الأجر لأجل بدعة القدر دليل على أنه كان مهاجرا للقدرية بريئا منهم ومن قولهم رحمه الله.

ثم الأصل براءة صفوان -على إمامته وفضله- من قول المبتدعة، فإن الأئمة لم يذكروا صفوانا ممن قال بالقدر ولا يعرف ذلك عنه، والله أعلم.

وروى عنه البخاري في مواضع منها: في الآذان، باب وضوء الصبيان ومتى يجب عليهم الغسل والطهور وحضورهم الجماعة والعيدين والجنائز وصفوفهم، وفي بدء الخلق، باب ما جاء في صفة الجنة وأنها مخلوقة، وفي الأدب، باب الساعي على الأرملة، وفي بدء السلام، باب تسليم الصغير على الكبير.

وروى عنه مسلم في الإيمان، 50- باب في الريح التي تكون قرب القيامة تقبض من في قلبه شيء من الإيمان، وفي المساجد ومواضع الصلاة، 20- باب سجود التلاوة، وفي الجمعة، -باب وجوب غسل الجمعة على كل بالغ من الرجال



وبيان ما أمروا به، وفي الجنة وصفة نعيمها وأهلها، 3- باب ترائي أهل الجنة أهل
الغرف كما يرى الكوكب في السماء⁽¹¹⁾.

خلاصة الكلام في صفوان بن سليم:

رماه المفضل بن غسان بالقدر وليس كذلك: لعدم صحة ذلك، ولا مناعه
عن الصلاة على ابن أبي لييد لقوله بالقدر، ثم لعدم رمي أئمة الحديث صفوانا
بالقدر.

2- سعد بن إبراهيم:

سعد بن إبراهيم⁽¹²⁾ بن عبد الرحمن بن عوف جد الذي قبله ولي قضاء
المدينة وكان ثقة فاضلاً عابداً من الخامسة مات سنة خمس وعشرين وقيل بعدها وهو
بن اثنتين وسبعين سنة⁽¹³⁾.

رمى بعضهم سعدا بالقول بالقدر، وحكى عنهم ذلك علي بن المديني كما
قال ابن أبي شيبة: وسألت علياً عن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف؟
فقال: ((كان أصحابنا يرمونه بالقدر، وكان عندنا ثقة ثباً، وكان مالك بن أنس
يتكلم فيه، وكان لا يروي عنه مالك شيئاً، وكان سعد قد طعن علي مالك في نسبه))
(14).

وقد أنكر ذلك أبو زكريا يحيى بن معين، فقد قال ابن البرقي: سألت يحيى بن
معين عن قول الناس في سعد بن إبراهيم أنه كان يرى القدر وتركه مالك فقال: ((لم
يكن يرى القدر، وإنما ترك مالك الرواية عنه لأنه تكلم في نسب مالك، فكان لا
يروي عنه، وهو ثبت لا شك فيه))⁽¹⁵⁾.



وقال أبو داود: سمعت أحمد قال: ((أي شيء يبالي سعد بن إبراهيم أن لا يحدث عنه مالك))؟.

وقال -أيضا- سمعت أحمد يقول: ((ما أدري ما كان بلية مالك معه حيث لم يرو عنه؟ ثم قال: زعموا أن سعدا كان وعظ مالكا -أي في تنسبه- فتركه))⁽¹⁶⁾.
فبدل هذا أنه لا حجة لمن رمى سعدا بالقدر، ثم هو إمام كبير لا يخفى - عادة - على أئمة الجرح والتعديل قوله بالقدر!، بل لا يخفى عليهم ممن هو أقل منه بمفاوز! فكيف وهو على شهرته وفضله؟ هذا وقد صرح بنفيه عنه إمام النقد يحيى بن معين.

ولعل الحافظ الذهبي أخذ بقول ابن معين فلم يذكر له القول بالقدر عند ترجمته في: ميزان الاعتدال، أو تاريخ الإسلام، أو سير أعلام النبلاء، وكذا لم يذكره عنه ابن حجر رحمه الله عند ترجمته في: تهذيب التهذيب، أو التقريب، أو هدي الساري، والله أعلم.

روى عنه البخاري في الوضوء ومواقيت الصلاة والأذان والجمعة وسجود القرآن والجناز وغير ذلك، وكذلك روى عنه مسلم في الإيمان وذكر الأنبياء والوضوء والصلاة والفضائل وصفة الجنة والوصايا والجهاد والأطعمة والأمثال والفتن⁽¹⁷⁾.

خلاصة الكلام في سعد بن إبراهيم:

مجمع على ثقته وعدالته، ورمي بالقول بالقدر، ودافع عنه يحيى بن معين ونفاه عنه، وحمله على البراءة منه من ترجم له كالذهبي وابن حجر، والله أعلم.



3- قيس بن عباد:

قيس بن عباد⁽¹⁸⁾ بضم المهملة وتخفيف الموحدة الضبعي بضم المعجمة وفتح الموحدة أبو عبد الله البصري ثقة من الثانية مخضرم مات بعد الثمانين ووهم من عده في الصحابة خ م د س ق⁽¹⁹⁾

اعتمد من رمى قيسا بالتشيع على ما رواه أبو مخنف فقال: ((عاش قيس بن عباد حتى قاتل مع ابن الأشعث، وبلغ الحجاج فعائله، وأنه يلعن عثمان، فأرسل إليه فضرب عنقه))⁽²⁰⁾.

ولم أجد من رمى قيسا بالتشيع من الأئمة، والعجب من الذهبي أنه لما ذكر هذه الرواية قال: ((ابن مخنف واه))، وقد ذكره في "الميزان" فقال: ((لوط بن يحيى أبو مخنف، إخباري تالف لا يوثق به، تركه أبو حاتم وغيره، وقال الدارقطني: ضعيف، وقال ابن معين: ليس بثقة، وقال مرة: ليس بشيء، وقال ابن عدي: شيعي محترق، صاحب أخبارهم))⁽²¹⁾، هذا وقد قال الذهبي في قيس لما ترجم له: ((وكان شيعيا متأهلا))⁽²²⁾.

والرواية عن مثل هذا أضعف من أن يبنى عليها لرمي الثقة الحافظ بالتشيع، ولذلك -والله أعلم- لم يذكره الحافظ ابن حجر فيمن طعن في معتقده من رواة البخاري ولا أشار لهذا في "التقريب"، وقد روى قيس عن علي رضي الله عنه ما فيه الثناء والتعظيم لعثمان رضي الله عنه فقال رحمه الله: سمعت عليا يوم الحمل يقول: ((اللهم إني أبرأ إليك من دم عثمان، ولقد طاش عقلي يوم قتل عثمان، وأنكرت نفسي، وجاءوني للبيعة فقلت: والله إني لأستحي من الله أن أباع قوما قتلوا رجلا قال فيه رسول الله ﷺ: «إني لأستحي ممن تستحي منه الملائكة» وإني لأستحي من الله أن أباع وعثمان قتيل في الأرض لم يدفن بعد، فانصرفوا، فلما دفن رجع الناس يسألوني البيعة

فقلت: اللهم إني أشفق مما أقدم عليه، ثم جاءت عزمة فبايعت، فلما قالوا: أمير المؤمنين كان صدع قلبي وقلت: اللهم خذ مني لعثمان حتى ترضى)) قال الحاكم: ((هذا حديث صحيح على شرط الشيخين))⁽²³⁾.

فرواية قيس لهذا الأثر يبعد معه أن يذم عثمان بله يلعنه!

روى عنه البخاري في مناقب الأنصار، باب مناقب عبد الله بن سلام عليه السلام،

وروى عنه موقوفاً عن أبي ذر وعلي عليهما السلام في تفسير قوله تعالى: (هَٰذَا خِطَابُ

أَخَصِّمُوا فِي رَبِّهِمْ) [الحج:20]

وروى عنه مسلم في فضائل الصحابة عليهم السلام، 33- باب من فضائل عبد الله

بن سلام عليه السلام، وفي كتاب صفات المنافقين وأحكامهم⁽²⁴⁾.

خلاصة الكلام في قيس بن عباد:

أثنى العلماء على قيس في روايته وعبادته وجهاده، وروي أنه يتشيع ويلعن عثمان، وهو من رواية أبي مخنف وهو تالف، ولم يذكر عنه الأئمة ذلك إلا ما ذكره الذهبي ولعله اعتمد على تلك الرواية الضعيفة، ثم قد روى قيس ما يدل على براءته من ذم عثمان، والله أعلم.

4- بهز بن أسد:

بهز بن أسد العمي أبو الأسود البصري ثقة ثبت من التاسعة مات بعد المائتين

وقيل قبلها⁽²⁵⁾.

أثنى الأئمة على بهز في حفظه وفي معتقده، من ذلك ما قاله العجلي: ((ثقة

ثبت في الحديث، رجل صالح صاحب سنة))⁽²⁶⁾، ولم يغمزه إلا الأزدي بالنصب

والتحامل على الخليفة الراشد عثمان بن عفان عليه السلام وأورده من أجل ذلك في ضعفائه.



ولم يرتض الأئمة صنيع الأزدي في ذلك فقال الذهبي رحمه الله: ((وقال أبو الفتح الأزدي: كان يتحامل على عثمان رضي الله عنه، كذا قال الأزدي، والعهد عليه، فما علمت في بهز مغمزا))⁽²⁷⁾.

واعتبره الحافظ ابن حجر من جملة شذوذ الأزدي فقال: ((وشذ الأزدي فذكره في "الضعفاء" وقال إنه كان يتحمل على علي⁽²⁸⁾، قلت: اعتمده الأئمة، ولا يعتمد على الأزدي))⁽²⁹⁾.

ومما يدل على براءة بهز مما وسمه به الأزدي؛ ما أورده الحافظ مغلطاي في ترجمة إسماعيل بن أبي إسحاق: ((وقال بهز بن أسد لأبي معاوية: لا تحدث عنه، فإني سمعته يشتم عثمان بن عفان، وقال فيه: إنه كذا وكذا))⁽³⁰⁾.

فتحذيره عن الأخذ ممن يشتم عثمان رضي الله عنه هو دليل على ما ذكره الأئمة في بهز؛ وهو تمسكه بالسنة وإمامته في الدين وأنه على المعتقد السليم في أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، فلا يغمز الرجل إلا بناقل صحيح صريح، والله الموفق.

وقد روى عنه البخاري في المناقب مفردا وفي الصلاة والأدب مقرونا⁽³¹⁾.

وروى عنه مسلم في مواضع كثيرة من صحيحه وذلك في: الإيمان والنكاح والجهاد والصلاة والزكاة والحج، وفي الصوم والبيوع والحدود، وفي الذبائح والدعاء⁽³²⁾.

خلاصة الكلام في بهز بن أسد:

كان رحمه الله ثقة ثبًا، إمام صاحب سنة ومعتقد أهل السنة عند سائر الأئمة، وغمزه الأزدي بالنصب وقد شذ في ذلك ولم يدل بالنقل عما ركن إليه في هذا الغمز، والله أعلم.

5- قيس بن أبي حازم:

قيس بن أبي حازم البجلي أبو عبد الله الكوفي ثقة من الثانية مخضرم ويقال له رؤية وهو الذي يقال إنه اجتمع له أن يروي عن العشرة مات بعد التسعين أو قبلها وقد جاز المائة وتغير ع⁽³³⁾.

سئل علي بن المديني عن قيس في شهوده للجمل؟ قال: ((لا كان عثمانيا))⁽³⁴⁾.

وقال يحيى بن معين حدثنا وكيع عن إسماعيل -يعني بن أبي خالد- قال: ((كان قيس بن أبي حازم عثمانيا))⁽³⁵⁾.

وقد فصل الكلام في قيس الحافظ يعقوب بن شيبة فقال رحمه الله: ((وقد تكلم أصحابنا فيه:

فمنهم من رفع قدره وعظمه وجعل الحديث عنه من أصح الإسناد.

ومنهم من حمل عليه وقال: له أحاديث مناكير.

والذين أطروه يحملون هذه الأحاديث عنه على أنها عندهم غير مناكير، وقالوا: هي غرائب.

ومنهم من لم يحمل عليه في شيء من الحديث، وحمل عليه في مذهبه، وقالوا: كان يحمل على علي رحمه الله وعلى جميع الصحابة، والمشهور عنه أنه كان يقدم عثمان، ولذلك تجنب كثير من قدماء الكوفيين الرواية عنه))⁽³⁶⁾، قال الحافظ ابن حجر: ((فهذا قول مبين مفصل))⁽³⁷⁾.



قلت: وهذا هو المعتقد الحق؛ وهو تقديم عثمان على علي عليه السلام، وقد قال الذهبي رحمه الله: ((أجمعوا على الاحتجاج به، ومن تكلم فيه فقد آذى نفسه، نسأل الله العافية وترك الهوى))⁽³⁸⁾.

وقال الذهبي: ((وكان كوفيا عثمانيا وذلك نادر!))⁽³⁹⁾.

روى عنه البخاري في الإيمان وفي غير ما موضع⁽⁴⁰⁾.

روى عنه مسلم في الإيمان والصلاة والنكاح وفي الزكاة والفتن وغير موضع⁽⁴¹⁾.

خلاصة الكلام في قيس بن أبي حازم:

اتفقوا على توثيقه وإمامته، واتهم بالنصب، ولم يثبت عنه ما فيه انتقاص علي عليه السلام، ولكن كان في الكوفة المعروفة بالتشيع عند أهلها، والمشهور عن قيس أنه يقدم عثمان على علي فلذا تكلم فيه من تكلم، والله أعلم.

6- سعيد بن كثير:

سعيد بن كثير بن عفير بالمهملة والفاء مصغر الأنصاري مولا هم المصري وقد ينسب إلى جده صدوق عالم بالأنساب وغيرها قال الحاكم يقال إن مصر لم تخرج أجمع للعلوم منه وقد رد بن عدي على السعدي في تضعيفه من العاشرة مات سنة ست وعشرين خ م قدس⁽⁴²⁾.

قال الجوزجاني: ((وكان سعيد بن عفير فيه غير لون من البدع وكان مخلطا غير ثقة))⁽⁴³⁾.

وابن عفير أثنى عليه الأئمة ومدحوه، ولم يذكروا فيه شيئا من فساد المعتقد والتلبس بالبدع إلا السعدي رحمه الله، وقد أنكر عليه الأئمة فيما خطه وغمز به في

هذا الإمام، وعدّها البعض من مجازفاته، فقال ابن عدي رحمه الله: ((وهذا الذي قال السعدي لا معنى له، ولم أسمع أحدا ولا بلغني عن أحد من الناس كلاما في سعيد بن كثير بن عفير، وهو عند الناس صدوق ثقة، وقد حدث عنه الأئمة من الناس، إلا أن يكون السعدي أراد به سعيد بن عفير آخر وأنا لا أعرف سعيد بن عفير غير المصري، أو لعله يريد سعيد بن عفير ولا أعرف في الرواة سعيد بن عفير⁽⁴⁴⁾، وهذا الذي قال فيه غيره⁽⁴⁵⁾ لون من البدع فلم يُنسب ابن عفير إلى بدع، والذي قال غير ثقة فلم ينسبه أحد إلى الكذب))⁽⁴⁶⁾.

وقال الذهبي: ((فهذا من مجازفات السعدي))⁽⁴⁷⁾.

وقال الذهبي - كذلك -: ((وقال يحيى بن معين: رأيت بمصر ثلاث عجائب: النيل، والأهرام، وسعيد بن عفير، قلت: حسبك أن يحيى إمام المحدثين أنبهر لابن عفير))⁽⁴⁸⁾.

روى عنه البخاري في العلم والصلاة وغير موضع⁽⁴⁹⁾.

روى عنه مسلم في الضحايا والأشربة وفي الفضائل⁽⁵⁰⁾.

خلاصة الكلام في سعيد بن كثير:

كان من الأئمة المعدودين والرواة الموثوقين، وطعن الجوزجاني في معتقده ورماه بالبدعة ودافع عنه الأئمة وعدوا انتقاد الجوزجاني مجازفة، والله أعلم.

7- صالح بن كيسان:

صالح بن كيسان المدني أبو محمد أو أبو الحارث مؤدب ولد عمر بن

عبد العزيز ثقة ثبت فقيه من الرابعة مات بعد سنة ثلاثين أو بعد الأربعين ع⁽⁵¹⁾.



صالح بن كيسان من الأعلام الأثبات المجمع على ثقتهم، وما دفعني لإيراده هنا إلا كلام الذهبي رحمه الله فيه، فإنه قال: ((قد رمي صالح بالقدر ولم يصح عنه)) (52)

فقد بين رحمه الله أنه رمي بالقول بالقدر وخطأ ذلك عنه رحمه الله، وهو ما يقتضيه فضل هذا الرجل ومقامه في العلم والعمل (53).

وقد أكثر عنه البخاري ومسلم في صحيحيهما (54).

خلاصة الكلام في صالح بن كيسان:

كان رحمه الله من العلماء الكبار، ولم يصح عنه ما اتهم به من القدر كما بين ذلك الحافظ الذهبي رحمه الله، والله أعلم.

8- محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب:

محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب (55) القرشي العامري أبو الحارث المدني ثقة فقيه فاضل من السابعة مات سنة ثمان وخمسين وقيل سنة تسع ع (56).

رمى بعض أهل العلم ابن أبي ذئب بالقول بالقدر، فقال ابن سعد رحمه الله: ((وكان يرمى بالقدر، ولم يكن الذي بينه وبين مالك بن أنس بذلك)) (57).

وقال ابن حبان: ((وكان مع هذا يرى القدر ويقول به، وكان مالك يهجره من أجله)) (58).

وأورده الجوزجاني مع طائفة من مشاهير القدرية (59)، وذكره السليماني في أسامي القدرية (60).

وتوقف البعض في رميه بالقدر كالإمام أحمد، فقد قال صالح بن أحمد بن حنبل: قال أبي - وذكر ابن أبي ذئب -: ((كان أكثر من مالك، كان رجلا صالحا يأمر بالمعروف))، قلت: كان يرمى بالقدر؟ قال: ((ما علمت))⁽⁶¹⁾.

ونفى البعض أن يكون ابن أبي ذئب ممن يقول ببدعة القدر، قال الذهبي: ((وقد نفى القدر عنه الواقدي وغيره))⁽⁶²⁾.

وحكاية الواقدي أوردها ابن سعد ومن طريقه الخطيب البغدادي، فقال رحمه الله⁽⁶³⁾: ((كان محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب يكنى أبا الحارث ولد سنة ثمانين عام الجحاف وكان من أروع الناس وأفضلهم وكانوا يرمونه بالقدر، وما كان قدريا، لقد كان ينفي قولهم ويعيبه، ولكنه كان رجلا كريما يجلس إليه كل أحد ويغشاه فلا يطرده ولا يقول له شيئا وإن هو مرض عاده فكانوا يتهمونه بالقدر لهذا وشبهه))⁽⁶⁴⁾.

وهذا سبب من رماه بالقدر لأجل ركون القدرية إليه وإيوائهم لديه، وأكد هذا الأمر وزاده بيانا: مصعب الزبيري، فقد روى الخطيب عن أحمد بن علي الأبار قال: سألت مصعبا الزبيري عن ابن أبي ذئب، وقلت له: حدثونا عن ابن أبي عاصم أنه قال: كان ابن أبي ذئب قدريا.

فقال: ((معاذ الله! إنما كان في زمن المهدي قد أخذوا أهل القدر بالمدينة وضربوهم ونفوههم، فجاء قوم من أهل القدر فجلسوا إليه واعتصموا به من الضرب، فقال قوم: إنما جلسوا إليه لأنه يرى القدر، لقد حدثني من أثق به أنه ما تكلم فيه قط))⁽⁶⁵⁾.

فهذا بيان شاف وحجة قائمة في نفي بدعة القدر عن ابن أبي ذئب المتفق على إمامته، نعم قصر رحمه الله في التساهل مع المبتدعة والانسياط لهم بلين جانبه



وطلاقة وجهه لهم، حتى وصلت سهام النقد إليه، لكن هذا شيء، واتهامه بالقول بالقدر شيء آخر، والإنصاف عزيز، ولذا قال الذهبي رحمه الله: ((كان حقه أن يكفهر في وجوههم، ولعله كان حسن الظن بالناس))⁽⁶⁶⁾.

وقال الحافظ ابن حجر: ((ورمي بالقدر ولم يثبت عنه، بل نفى ذلك عنه مصعب الزبيري وغيره))⁽⁶⁷⁾.

وقد أكثر الشيخان من التخريج لابن أبي ذئب، فأخرج عنه البخاري في العلم والصلاة وغير موضع⁽⁶⁸⁾، وكذا مسلم روى عنه في الإيمان والصوم والحج والعتق واللعان والفرائض والهبة وغيرها⁽⁶⁹⁾.

خلاصة الكلام في ابن أبي ذئب:

اتهم رحمه الله ببدعة القدر، لمخالسة القدرية له واعتصامهم به وركوبهم إليه، وقد نفى ذلك عنه غير واحد من أهل العلم، وأنه لم يقل بالقدر، والله أعلم.

المبحث الثاني: من تفرد الشيخان في الإخراج له كل على حدة

المطلب الأول: من انفرد بهم البخاري:

9- عكرمة أبو عبد الله:

عكرمة أبو عبد الله مولى بن عباس أصله بربري ثقة ثبت عالم بالتفسير لم يثبت تكذيبه عن بن عمر ولا تثبت عنه بدعة من الثالثة مات سنة أربع ومائة وقيل بعد ذلك⁽⁷⁰⁾.

كثر الكلام في رأي عكرمة رحمه الله، فرماه بعض الكبار برأي الخوارج، وبرأه بعض الكبار من ذلك، وقد بسط الحافظ ابن حجر الكلام فيما قيل في رأيه رحمه الله

وجمع شتات ما تفرق في هذه المسألة، فأحببت أن أسوق ما ذكره مما قيل في رأيه وما ردّ على ذلك -بشيء من التصرف-، والله الموفق.

قال الحافظ ابن حجر:

((وأما الوجه الثاني -وهو الطعن فيه برأي الخوارج-: فقال أبو الأسود يقيم عروة: كان عكرمة وفد على نجدة الحروري فأقام عنده تسعة أشهر ثم رجع إلى ابن عباس فسلم عليه فقال: قد جاء الخبيث، قال: فكان يحدث برأي نجدة، قال: وكان -يعني نجدة- أول من أحدث رأي الصفرية.

وقال الجوزجاني: قلت لأحمد بن حنبل: أكان عكرمة إباحياً؟ فقال: يقال إنه كان صفرياً.

وقال أبو طالب عن أحمد: كان يرى رأي الخوارج الصفرية، وعنه أخذ ذلك أهل إفريقية.

وقال علي بن المديني: يقال إنه كان يرى رأي نجدة.

وقال يحيى بن معين: كان ينتحل مذهب الصفرية ولأجل هذا تركه مالك.

وقال مصعب الزبيري: كان يرى رأي الخوارج، وزعم أن علي بن عبد الله بن عباس كان هو على هذا المذهب، قال مصعب: وطلبه بعض الولاة بسبب ذلك فتغيب عند داود بن الحصين إلى أن مات. وقال خالد بن أبي عمران المصري: دخل علينا عكرمة إفريقية وقت الموسم فقال: وددت أني اليوم بالموسم بيدي حربة أضرب بها يمينا وشمالاً.

وقال أبو سعيد بن يونس: وبالمغرب إلى وقتنا هذا قوم على مذهب الإباحية، يعرفون بالصفرية، يزعمون أنهم أخذوا ذلك عن عكرمة.



وقال يحيى بن بكير: قدم عكرمة مصر فنزل بها دارا وخرج منها إلى المغرب، فالخوارج الذين بالمغرب عنه أخذوا⁽⁷¹⁾.

قال ابن حجر في الدفاع عن عكرمة رحمه الله:

((وأما ذم مالك فقد بين سببه وأنه لأجل ما رمي به من القول بيدعة الخوارج، وقد جزم بذلك أبو حاتم، قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن عكرمة؟ فقال: ثقة، قلت: يحتج بحديثه؟ قال: نعم إذا روى عنه الثقات، والذي أنكر عليه مالك إنما هو بسبب رأيه⁽⁷²⁾.

على أنه لم يثبت عنه من وجه قاطع أنه كان يرى ذلك، وإنما كان يوافق في بعض المسائل فنسبوه إليهم، وقد برأه أحمد والعجلي من ذلك، فقال في كتاب "الثقات" له: عكرمة مولى بن عباس رضي الله عنهما مكى تابعي ثقة برئ مما يرميه الناس به من الحرورية⁽⁷³⁾.

وقال ابن جرير: لو كان كل من ادعى عليه مذهب من المذاهب الرديئة ثبت عليه ما ادعى به وسقطت عدالته وبطلت شهادته بذلك، للزم ترك أكثر محدثي الأمصار لأنه ما منهم إلا وقد نسبوه قوم إلى ما يرغب به عنه⁽⁷⁴⁾.

قال الذهبي: ((واعتمده البخاري وأما مسلم فتجنبه، وروى له قليلا مقرونا بغيره⁽⁷⁵⁾.

وقال كذلك: ((ما علمت مسلما أخرج له سوى حديث واحد، لكنه مقرون بآخر، فروى لابن جريج عن أبي الزبير عن عكرمة، وطاووس عن ابن عباس في حج ضباغة⁽⁷⁶⁾.

أكثر عنه البخاري رحمه الله عن ابن عباس وأبا سعيد وأبا هريرة وعبد الله بن عمرو وعائشة وابن عمر رضي الله عنهم، ومن أمثلة ذلك: في العلم، باب قول النبي ﷺ:

«اللهم علمه الكتاب»، وفي الإستحاضة، باب اعتكاف المستحاضة، وفي الوصايا، باب الإشهاد في الوقف والصدقة⁽⁷⁷⁾.

خلاصة الكلام في عكرمة مولى ابن عباس:

رماه بعض الجلة بمذهب الإباضية من طوائف الخوارج، ودافع عنه الكثير بأن منشأ ذلك إما من جهة عدم ثبوته عنه رحمه الله، أو أن هذا الاتهام من شبهة موافقته لبعض أقوالهم فحسب منهم، أما هو في نفسه فإمام مبرأ، والله أعلم.

10- محمد بن سواء:

محمد بن سواء بتخفيف الواو والمد السدوسي العنبري بنون وموحدة أبو الخطاب البصري المكفوف صدوق رمي بالقدر من التاسعة مات سنة بضع وثمانين خ م خ د ت س ق⁽⁷⁸⁾.

أثنى الأئمة على محمد بن سواء وعدّوه من جملة الثقات المعروفين، ولكن لم يعرف عندهم ببذعة القدر، ولم يهتموه بها، ولم يذكر هذا عنه إلا الأزدي في ضعفائه، قال ابن حجر: ((وقال الأزدي في الضعفاء: كان يغلو في القدر، وهو صدوق))⁽⁷⁹⁾، وقال الذهبي: ((أحد الثقات المعروفين، قال الأزدي: غال في القدر))⁽⁸⁰⁾.

والذي عرّف لي أن في جعل ابن سواء من جملة القدريّة من أجل قول الأزدي وتفرد به بذلك نظراً، فإن رميّه بالقدريّة يعتبر طعن فيه، وابن حجر كثيراً ما يرد ما ينفرده به أبو الفتح الأزدي في طعنه في الرجال من أجل ضعفه هو في نفسه!، فينبغي أن تمشى هذه القاعدة في ابن سواء كذلك سواء!، فمما رده ابن حجر رحمه الله -من جملة ما ردّ- ولم يقبله من طعن الأزدي في بعض الأئمة أن قال: ((ولا عبرة بقول الأزدي لأنه هو ضعيف فكيف يعتمد في تضعيف الثقات))⁽⁸¹⁾، وقال -أيضاً-: ((والأزدي لا يرجع على قوله))⁽⁸²⁾.



وقال الذهبي رحمه الله في ترجمة عبد الله بن أبي نجيح: ((وقد ذكره الجوزجاني فيمن رمي بالقدر، هو وزكريا بن إسحاق، وشبل بن عباد، وابن أبي ذئب، وسيف بن سليمان، قلت في هؤلاء: ثقات، وما ثبت عنهم القدر أو لعلمهم تابوا))⁽⁸³⁾.

فقد اعتذر الذهبي رحمه الله لهؤلاء العلماء المتهمون بالقدر، بأنه لم يثبت عنهم أو أنهم تابوا منه، على أن الذين اتهموهم به هم أئمة الجرح والتعديل كأحمد وابن معين والقطان وغيرهم، فلأن يعتذر لابن سواء بعدم ثبوت ذلك عنه أولى وأحرى!، لأن المتهم له بذلك متهم في نفسه!، فقد ترجم له الخطيب البغدادي فقال رحمه الله: ((سألت أبا بكر البرقاني عن أبي الفتح الأزدي فأشار إلى أنه كان ضعيفا، وقال: رأيته في جامع المدينة وأصحاب الحديث لا يرفعون به رأسا ويتجنبونه))⁽⁸⁴⁾.

وعلى هذا فيعتبر ذكر الأزدي لمحمد بن سواء في كتابه "الضعفاء" من جملة شذوذه، وهو يدخل في جملة المؤاخذات على كتابه هذا؛ الذي قال فيه الذهبي رحمه الله: ((وله كتاب كبير في الجرح والضعفاء، عليه فيه مؤاخذات))⁽⁸⁵⁾.

ولم يكثر عنه البخاري في صحيحه، قال الحافظ ابن حجر: ((جميع ما له في البخاري ثلاثة أحاديث: أحدها قرنه فيه يزيد بن زريع كلاهما عن سعيد بن أبي عروبة، والآخر أخرجه في الأدب عن عمرو بن عيسى عنه عن روح بن القاسم عن بن المنكدر عن عروة عن عائشة أن رجلا استأذن على النبي ﷺ فقال بئس أخو العشيرة وهو عنده في الأدب أيضا من رواية بن عيينة عن بن المنكدر، والثالث ذكرناه في ترجمة كهمس بن المنهال))⁽⁸⁶⁾.

وروى عنه مسلم مقرونا بعبد الأعلى في النكاح، 5- باب تحريم نكاح المحرم وكراهة خطبته⁽⁸⁷⁾.

خلاصة الكلام في محمد بن سواء:



اعتبره الأئمة من الأئمة الثقات، ولم يعتنوا بذكر فساد معتقد أو سوء رأي له، اللهم إلا ما نقل عما ذكره الأزدي في ضعفائه، وجرى صنيع الأئمة على اتهام الأزدي نفسه فيما انفرد به من الطعن في الثقات، وعليه فالذي يظهر -والله أعلم- أنه بريء من بدعة القدر حتى تثبت عنه من وجه صحيح معتبر، والله أعلم.

11- محمد بن زياد الألهاني:

محمد بن زياد الألهاني بفتح الهمزة وسكون اللام أبو سفيان الحمصي ثقة من الرابعة خ⁽⁸⁸⁾.

ليس لي باعث في إيراد محمد بن زياد هنا إلا كلام الحاكم النيسابوري فيه، واتهامه بالنصب، قال أبو الوليد الباجي: ((قال الحاكم النيسابوري: محمد بن زياد الألهاني وحريز بن عثمان من أهل البدع ممن اشتهر عنهما النصب))⁽⁸⁹⁾.

وقد دفع هذا الزعم الحافظ الذهبي رحمه الله، وصرح أنه لم يقف على غمز فيه إلا قول الحاكم هذا، ولم يورد حجة فيما زعمه، فقال الذهبي رحمه الله: ((وثقه أحمد والناس، وما علمت فيه مقالة سوى قول الحاكم الشيعي: أخرج البخاري في الصحيح لمحمد بن زياد وحريز بن عثمان؛ وهما ممن قد اشتهر عنهما النصب. قلت: ما علمت هذا من محمد))⁽⁹⁰⁾.

هذا وكأن الحافظ ابن حجر لم يعتد بكلام الحاكم في ابن زياد، فلم ينسبه إلى النصب فيما ترجم له من كتبه كالهدي والتقريب وغيرهما والله أعلم.

ثم إن البخاري لم يخرج له إلا في موضع واحد، وهو في المزارعة، باب ما يحذر من عواقب الاشتغال بآلة الزرع أو مجاوزة الحد الذي أمر به⁽⁹¹⁾.



خلاصة الكلام في محمد بن زياد:

وثقه العلماء، ولم يغمزه أحد ممن عاصره بمغمز سوء إلا الحاكم النيسابوري، وهو متأخر عنه ولم يدل على طعنه، ولذلك رده الذهبي وغيره، والله أعلم.

المطلب الثاني: من انفرد بهم مسلم:

12- خالد بن سلمة:

خالد بن سلمة بن العاص بن هشام بن المغيرة المخزومي الكوفي المعروف بالفأفاء أصله مدني صدوق رمي بالإرجاء والنصب من الخامسة قتل سنة اثنتين وثلاثين بواسط لما زالت دولة بني أمية بخ م 4⁽⁹²⁾.

أثنى العلماء على خالد واتهمه جرير بن عبد الحميد بالإرجاء والنصب، وتبع كثير من العلماء جريرا في ذلك، حتى أورده ابن الجوزي في "ضعفائه" فقال رحمه الله: ((قال جرير: كان رأسا في المرجئة ويبغض علي بن أبي طالب... إلى أن قال: وفي الحديث خالد بن سلمة أربعة لا نعرف طعنا إلا في هذا))⁽⁹³⁾.

وقد ورد طعن جرير في خالد من طريق محمد بن حميد الرازي، رواه عنه ابن عدي فقال: ((كتب إلي بن أيوب أنا ابن حميد ثنا جرير قال: كان خالد بن سلمة الفأفاء رأسا في المرجئة ويبغض عليا))⁽⁹⁴⁾.

ورواه كذلك العقيلي في "ضعفائه" فقال: ((حدثنا أحمد بن علي الأبار قال حدثنا محمد بن حميد قال حدثنا جرير قال: كان خالد بن سلمة الفأفاء رأسا في المرجئين وكان يبغض عليا))⁽⁹⁵⁾.

وفي ثبوت هذا عن جرير نظر، فالإسناد إليه ضعيف من أجل محمد بن حميد هذا، وهو الرازي، وقد ضعفه غير واحد؛ بل وكذبه البعض كابن وارة⁽⁹⁶⁾، وقد كان فيه -أي ابن حميد- صلابة وشدة في السنة⁽⁹⁷⁾، فلعل الوهم منه في هذه الرواية، خاصة وأن خالد بن سلمة كوفي فيبعد معه أن يكون ناصبيا، فالعادة من مذهب الكوفة: التشيع، ولذا قال الذهبي: ((وهو من عجائب الزمان كوفي ناصبي، ويندر أن تجد كوفيا إلا وهو يتشيع))⁽⁹⁸⁾.

على أن الذهبي وابن حجر قد سلما لكون خالد ناصبي مرجئ⁽⁹⁹⁾، فالله أعلم.

وقد روى عنه مسلم حديثا واحدا في الحيض، 30- باب ذكر الله تعالى في حال الجنابة وغيرها⁽¹⁰⁰⁾.

خلاصة الكلام في خالد بن سلمة:

كان رحمه الله من الثقات، وقد رماه جرير بن عبد الله برأي الإرجاء والنصب، والسند إليه لا يثبت لضعف محمد بن حميد الرازي الراوي عن جرير، بل وكذبه البعض، والله أعلم.

الخاتمة:

- 1- عند التأمل في التراجم المذكورة في هذا البحث نجد أن تبرئة المتهم بالبدعة قائم على أسباب منها
- إما لعدم صحة الإسناد إلى الناقد الذي طعن في معتقد ذلك الراوي، كما في ترجمة صفوان.



- وإما لشبهة قامت عند الناقد فيمن طعن فيه كأن يكون جلس عنده بعض المبتدعة - كابن أبي ذئب -، أو يكون وافق بعض أقوال فرقة من فرق الضلال لاجتهاد منه ويكون هو أهلاً للاجتهاد - كعكرمة -، وخاصة إذا كان الراوي إماماً فيخشى النقد من افتتان الناس به.

- وإما لتأخر زمن الناقد عن الراوي الذي طعن فيه - كالأزدي في طعنه بهز بن أسد -، ولم يستند ما ذكره إلى ما يركن إلى قوله ويعتمد عليه فيه، لاسيما إذا كان المطعون من المعروفين بالاستقامة على السنة عند عصره من علماء الحديث.

- وإما لمحض تحامل من البعض والخطأ والهفوة لا يسلم منها أحد مهما عظم في العلم.

2- ما تفرد به البخاري أضعاف ممن تفرد بهم مسلم، وفي هذا إشارة لتفضيل البخاري وكتابه على مسلم.

3- تحريج الشيخين هؤلاء المتكلم فيهم لم يחדش في هيبة الصحيحين ولا في الأحاديث المخرجة من جهتهم، وهذا بالاتفاق في أكثر تلك الأحاديث.

4- ليس كل من اتهم بدعة يلزم التسليم له، بل ينبغي إقامة الحجة على ذلك، لاسيما في العلماء المشهود لهم بالعلم والخير والفضل.

هذا ما تيسر الكلام عليه في هذا البحث، وسبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك.

مراجع البحث:

- إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال لعلاء الدين مغلطي، الفاروق الحديثة، تحقيق: عادل بن محمد وأسامة بن إبراهيم.
- البداية والنهاية لابن كثير، الطبعة الثانية، دار الإمام مالك، 2009، راجعه محمود بن جميل.
- تاريخ ابن معين لأبي الفضل عباس الدوري، دار القلم، تحقيق: عبد الله أحمد حسن.
- تاريخ مدينة دمشق لابن عساکر، دار الفكر، 1995، دراسة وتحقيق: محب الدين العمري.
- تاريخ الإسلام للحافظ الذهبي، الطبعة الثانية، دار الكتاب العربي، 1990، تحقيق: عمر تدمري.
- تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، 2001، تحقيق: بشار عواد معروف.
- ذكره الحفاظ للحافظ الذهبي، دار الكتب العلمية، بتصحيح عبد الرحمن المعلمي.
- التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح لأبي الوليد الباجي المالكي، دراسة وتحقيق أحمد ليزار أستاذ بكلية اللغة العربية بمراكش.
- تقريب التهذيب لابن حجر، الطبعة الثالثة، دار الرشيد، 1991، تحقيق: محمد عوامة.
- تهذيب الكمال لجمال الدين المزي، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة، 1983، تحقيق: بشار عواد معروف.
- تهذيب التهذيب لابن حجر، مؤسسة الرسالة، اعتناء: الزبيق ومرشد.
- الثقات لمحمد بن حبان البستي، الطبعة الأولى، مجلس دائرة المعارف العثمانية، 1973، الهند.
- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، الطبعة الأولى، مجلس دائرة المعارف العثمانية، 1953.
- خلاصة تهذيب الكمال للخزرجي، الطبعة الأولى، 1301هـ، المطبعة الكبرى المنيرية ببولاق.
- رجال صحيح البخاري المسمى: الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد الذين أخرج لهم البخاري في جامعه لأبي نصر أحمد بن محمد بن الحسين الكلاباذي، الطبعة الأولى، دار المعرفة، 1987، تحقيق: عبد الله الليثي.



- رجال مسلم لأحمد بن علي بن منجويه، دار المعرفة، تحقيق: عبد الله الليثي.
- سؤالات أبي داود للإمام أحمد، الطبعة الأولى، مكتبة العلوم والحكم، 1994، تحقيق: د. زياد منصور.
- سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، مكتبة المعارف، 1404، تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر.
- سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني، طبعة 1979، دراسة وتحقيق: محمد علي قاسم العمري.
- الشجرة في أحوال الرجال للجوزجاني - ضمن كتاب: الإمام الجوزجاني ومنهجه في الجرح والتعديل -، الطبعة الأولى، 1990، دار الطحاوي، دراسة وتحقيق: د. عبد العليم بستوي.
- سير أعلام النبلاء للحافظ الذهبي، مؤسسة الرسالة، أشرف على تحقيقه: شعيب الأرنؤوط.
- صحيح مسلم للإمام مسلم، الطبعة الأولى، مكتبة مصر، 2007.
- الضعفاء الكبير لأبي جعفر العقيلي، دار الكتب العلمية، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعي.
- الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، 1986، تحقيق: أبو الفداء القاضي.
- الطبقات الكبير لابن سعد، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، 2001، تحقيق: د. علي محمد عمر.
- فتح الباري لابن حجر، الطبعة الأولى، دار الفحاء وشركة ابن باديس، 2009.
- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة للذهبي، دار القبة ومؤسسة علوم القرآن، تقديم محمد عوامة وتخرج أحمد الخطيب.
- الكامل في ضعفاء الرجال لأبي أحمد بن عدي، دار الكتب العلمية، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض.
- المستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابوري، الطبعة الأولى، دار الحرمين، 1997.
- معرفة الثقات لأبي الحسن العجلي، دراسة وتحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي.
- هدي الساري مقدمة فتح الباري لابن حجر، الطبعة الأولى، دار الفحاء وشركة ابن باديس، 2009.

- ميزان الاعتدال، دار المعرفة، تحقيق: محمد علي بجاي.

الهوامش

- (1) هدي الساري مقدمة فتح الباري لابن حجر، الطبعة الأولى، دار الفيحاء وشركة ابن باديس، 2009. ص550.
- (2) الموقظة للحافظ الذهبي ص21.
- (3) هدي الساري ص605.
- (4) وقد فات ابن حجر أن يذكره في جملة من طعن في معتقده من رواة البخاري في كتابه "هدي الساري" ص646، وكذا فات السيوطي أن يذكره فيمن طعن في معتقده من رواة الشيخين في كتابه: تدريب الراوي شرح تقريب النواوي للسيوطي، الطبعة الأولى، دار العاصمة، 2003، تحقيق: طارق عوض الله. (550/1).
- (5) تقريب التهذيب لابن حجر، الطبعة الثالثة، دار الرشيد، 1991، تحقيق: محمد عوامة. ص276.
- (6) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر، دار الفكر، 1995، دراسة وتحقيق: محب الدين العمري. (134/24).
- (7) سير أعلام النبلاء للحافظ الذهبي، مؤسسة الرسالة، أشرف على تحقيقه: شعيب الأرنؤوط. (365/5).
- (8) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، 2001، تحقيق: بشار عواد. (74/13)، وانظر: تاريخ الإسلام للحافظ الذهبي، الطبعة الثانية، دار الكتاب العربي، 1990، تحقيق: عمر تدمري. (636/23).
- (9) الضعفاء الكبير لأبي جعفر العقيلي، دار الكتب العلمية، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعي. (292/2)، وذكره كذلك ابن حبان في "الثقات"، الطبعة الأولى، مجلس دائرة المعارف العثمانية، 1973، الهند. (46/5).
- (10) الكامل في ضعفاء الرجال لأبي أحمد بن عدي، دار الكتب العلمية، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض. (241/2).



- (11) وروى عنه البخاري في المتابعات في موضعين: 279، 3443، ومسلم في موضع واحد: 57، انظر: رجال مسلم لأحمد بن علي بن منجويه، دار المعرفة، تحقيق: عبد الله الليثي. (317/1).
- (12) وقد فات ابن حجر أن يذكره في جملة من طعن في معتقده من رواة البخاري في كتابه "هدي الساري" ص 646، وكذا فات السيوطي أن يعده فيمن طعن في معتقده من رواة الشيخين في كتابه "تدريب الراوي" (550/1).
- (13) التقريب ص 230.
- (14) سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، مكتبة المعارف، 1404، تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر. ص 93.
- (15) تهذيب التهذيب لابن حجر، مؤسسة الرسالة، اعتناء: الزبيقي ومرشد. (690/1)، وقد ذكر الباجي رحمه الله في سعد بما لا يوجب توهين حديثه فضلاً عن رده، انظر: التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح لأبي الوليد الباجي المالكي، دراسة وتحقيق أحمد لبزار أستاذ بكلية اللغة العربية بمراكش. (1249/3).
- (16) سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني، طبعة 1979، دراسة وتحقيق: محمد علي قاسم العمري. ص 203.
- (17) رجال صحيح البخاري المسمى: الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد الذين أخرج لهم البخاري في جامعه لأبي نصر الكلاباذي، الطبعة الأولى، دار المعرفة، 1987، تحقيق: عبد الله الليثي. (305/1)، رجال مسلم (233/1).
- (18) لم يذكره الحافظ ابن حجر في "هدي الساري" ص 648 فيمن طعن في معتقده من رواة البخاري، ولا السيوطي فيمن طعن في معتقده من رواة الشيخين في كتابه "تدريب الراوي" (550/1).
- (19) التقريب ص 457.
- (20) تهذيب الكمال لجمال الدين المزي، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة، 1983، تحقيق: بشار عواد معروف. (68/24)، تاريخ الإسلام (174/6).
- (21) ميزان الاعتدال للذهبي، دار المعرفة، تحقيق: محمد علي مجاوي. (419/3).



- (22) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة للذهبي، دار القبة ومؤسسة علوم القرآن، تقدم محمد عوامه وتخريج أحمد الخطيب. (141/2).
- (23) المستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابوري، الطبعة الأولى، دار الحرمين، 1997. (108/3-ح4590)، وانظر: البداية والنهاية لابن كثير، الطبعة الثانية، دار الإمام مالك، 2009، راجعه محمود بن جميل. (268/4).
- (24) رجال صحيح البخاري (614/2)، رجال مسلم (145/2).
- (25) التقريب ص128.
- (26) معرفة الثقات لأبي الحسن العجلي، دراسة وتحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي. (255/1).
- (27) ميزان الاعتدال (353/1)، تهذيب التهذيب (251/2).
- (28) كذا في "المهدي" ولعله تصحيف! فالثبت في الميزان (353/1) وتهذيب التهذيب لابن حجر (251/2): "عثمان".
- (29) هدي الساري ص560.
- (30) إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال لعلاء الدين مغلطاي، الفاروق الحديثة، تحقيق: عادل بن محمد وأسامة بن إبراهيم. (165/2)، وانظر: الكامل في ضعفاء الرجال لأبي أحمد بن عدي، دار الكتب العلمية، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض. (289/1).
- (31) رجال صحيح البخاري (125/1).
- (32) رجال مسلم (98/1).
- (33) التقريب ص456.
- (34) العلل لابن المديني، الطبعة الثانية، المكتب الإسلامي، 1980، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي. ص50.
- (35) تاريخ ابن معين لأبي الفضل عباس الدوري، دار القلم، تحقيق: عبد الله أحمد حسن. (315/1).
- (36) تاريخ دمشق (462/49).
- (37) هدي الساري ص615.



- (38) ميزان الاعتدال (392/3).
- (39) تاريخ الإسلام (458/6).
- (40) رجال صحيح البخاري (613/2).
- (41) رجال مسلم (144/2).
- (42) التقريب ص 240.
- (43) الشجرة في أحوال الرجال للجوزجاني - ضمن كتاب: الإمام الجوزجاني ومنهجه في الجرح والتعديل -، طبعة الأولى، 1990، دار الطحاوي، دراسة وتحقيق: د. عبد العليم بستوي. ص 270.
- (44) كذا في الأصل، وفي العبارة نظراً.
- (45) كذا في الأصل، والصواب: غير.
- (46) الكامل في ضعفاء الرجال (411/3).
- (47) السير (584/10).
- (48) المصدر السابق بنفس الصفحة.
- (49) رجال صحيح البخاري (291/1).
- (50) رجال مسلم (253/1).
- (51) التقريب ص 273.
- (52) تاريخ الإسلام (179/9)، ميزان الاعتدال (299/2).
- (53) ولذلك -والله أعلم- لم يورده ابن حجر فيمن طعن في معتقده في هدي الساري، ولم يشر ذلك في التقريب، وقد أحسن في صنيعه، والعجب من السيوطي رحمه الله في إيراد صالح بن كيسان في جملة من رمي منهم ببدعة، تدريب الراوي (551/1).
- (54) انظر: رجال صحيح البخاري (360/1)، ورجال مسلم (313/1).
- (55) لم يذكره السيوطي فيمن طعن في معتقده من رواة الشيخين في كتابه "تدريب الراوي" (550/1).
- (56) التقريب ص 493.

- (57) الطبقات الكبير لابن سعد، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، 2001، تحقيق: د.علي محمد عمر. (563/7).
- (58) الثقات (391/7).
- (59) الشجرة في أحوال الرجال ص319.
- (60) ميزان الاعتدال (620/3).
- (61) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، الطبعة الأولى، مجلس دائرة المعارف العثمانية، 1953. (314/7).
- (62) ميزان الاعتدال (620/3).
- (63) هو الواقدي، وقال الذهبي: ((والواقدي - وإن كان لا نزاع في ضعفه - فهو صادق اللسان، كبير القدر)) السير (142/7).
- (64) طبقات ابن سعد (559/7)، تاريخ بغداد (522/3).
- (65) تاريخ بغداد (522/3).
- (66) السير (141/7).
- (67) هدي الساري ص620.
- (68) التعديل والتجريح (720/2).
- (69) رجال مسلم (192/2).
- (70) التقريب ص397.
- (71) الهدي ص603.
- (72) الجرح والتعديل (8/7).
- (73) معرفة الثقات (145/2).
- (74) الهدي ص605.
- (75) ميزان الاعتدال (93/3).
- (76) السير (32/5)، وهو في الحج، 15 - باب جواز اشتراط المحرم التحلل بعذر المرض ونحوه، (ح1208).
- (77) رجال صحيح البخاري (583/2).



- (78) التقريب ص 482.
- (79) تهذيب التهذيب (583/3)، وانظر: "هدي الساري" ص 618.
- (80) ميزان الاعتدال (576/3).
- (81) هدي الساري في ترجمة: أحمد بن شبيب، ص 550.
- (82) هدي الساري في ترجمة: أيوب بن سليمان، ص 558.
- (83) ميزان الاعتدال (515/2).
- (84) تاريخ بغداد (37/3).
- (85) ميزان الاعتدال (523/3)، ونقل كلمته -هذه- ابن حجر في "لسان الميزان" (90/7).
- (86) هدي الساري ص 618.
- (87) انظر: رجال مسلم (179/2).
- (88) التقريب ص 479.
- (89) التعديل والتحريح (689/2).
- (90) ميزان الاعتدال (551/3).
- (91) رجال صحيح البخاري (684/2).
- (92) التقريب ص 188.
- (93) الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، 1986، تحقيق: أبو الفداء القاضي. ص 246.
- (94) الكامل لابن عدي (21/3).
- (95) ضعفاء العقيلي (5/2).
- (96) تهذيب التهذيب (69/1).
- (97) الكامل في ضعفاء الرجال (275/1).
- (98) السير (374/5).
- (99) السير (374/5)، تهذيب التهذيب (521/1).
- (100) رجال مسلم (182/1).

